

## البيئة كمتغير سياسي: دراسة في آثار التغير البيئي على النزوح في المنطقة العربية

### The Environment as a Political Variable: A Study on the Effects of Environmental Change on Displacement in the Arab Region

سهيلة هادي \*

جامعة الوادي

[hadi-souhaila@univ-eloued.dz](mailto:hadi-souhaila@univ-eloued.dz)

تاريخ النشر: 30-01-2026

تاريخ القبول: 20-01-2026

تاريخ الإيداع: 25-10-2025

#### ملخص:

تسعى الدراسة إلى إبراز تصاعد أزمة النزوح البيئي في المنطقة العربية التي أصبحت تعرف تنامي مظاهر التغير البيئي، ورصد تداعيات النزوح البيئي على البنى المجتمعية و الحكومية العربية. ومن النتائج المتوصل إليها أن المنطقة العربية تواجه في العقود الأخيرة تحديات بيئية معقدة تتضمن أساساً شح المياه، ارتفاع منسوب البحار، وتدهور الأراضي الزراعية، الكوارث الطبيعية، ما أدى إلى تدهور الأمن الغذائي والصحة العامة وزيادة الضغوط التنموية. كما ساهم تزايد النزوح البيئي في ظل النزاعات المسلحة و الضعف في التنمية الاقتصادية محدودة قدرة النازحين على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، مما يضاعف من التحديات على المناطق المستقبلية، ويؤثر بالسلب على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل .

الكلمات المفتاحية: نزوح بيئي؛ تغير بيئي؛ أمن غذائي؛ كوارث طبيعية؛ منطقة عربية.

#### Abstract:

This study examines the escalating crisis of environmental displacement in the Arab region, which is increasingly affected by environmental changes such as water scarcity, sea-level rise, land degradation, and natural disasters. The research highlights the profound implications of these changes on societal and governmental structures, including the deterioration of food security, public health, and increased development pressures. It further explores how the intersection of environmental displacement with ongoing armed conflicts and weak economic development restricts the displaced populations' ability to integrate economically and socially. This dynamic places additional strain on host communities and threatens long-term social and economic stability in the region.

**Keywords :** Environmental displacement ; Environmental change; Food security; Natural disasters ; Arab region.

\* المؤلف المراسل.

## مقدمة:

أصبحت التغيرات البيئية تُمثل أخطر التحديات التي تواجه العالم عموماً، لاسيما المنطقة العربية التي تُعد من أكثر المناطق قابلية للتعرض للمخاطر المناخية والبيئية، وفي ظل تزايد حدة الكوارث الطبيعية بدأت تتجلى أزمة بيئية شاملة، انعكست تأثيراتها بشكل مباشر وغير مباشر على السكان والأنشطة الاقتصادية والحياة اليومية، ما يفرض على الأفراد والجماعات النزوح، تعطل الأنشطة الاقتصادية للدولة ومصادر دخل هؤلاء الأشخاص.

في ظل هذه التحديات، برزت ظاهرة النزوح البيئي باعتبارها من بين أهم تجليات الأزمة الإنسانية في المنطقة، التي أجبرت الأفراد والجماعات على مغادرة مناطقهم الأصلية سعياً لمقومات حياة أفضل أو هرباً من الكوارث الطبيعية. هذا النوع من النزوح يزيد من الضغوط على المناطق المستقبلية - التي تعاني من مشكلات على صعيد عدة مستويات - وأيضاً يفاقم من الضغوط على المجتمعات المستقبلية، ويُفضي إلى تحديات اجتماعية واقتصادية لاسيما أنه لا يحظى باعتراف قانوني صريح على المستوى الوطني في الدول العربية وحتى دولياً؛ إذ غالباً ما يُدمج ضمن مفاهيم أوسع مثل: النزوح الداخلي أو مخاطر الكوارث الطبيعية، الأمر الذي يستدعي الدراسة لبحث العلاقة المعقدة بين البيئة والإنسان وتأثيراتها. تكمن أهمية موضوع الدراسة في كونه يكشف عن تحديات في الحاضر والمستقبل تهدد استقرار المنطقة على صعيد عدة مستويات، من خلال إظهار قابلية المنطقة العربية للتضرر من التغيرات البيئية، وهو ما يجعلها من أكثر المناطق عرضةً للنزوح البيئي، مما يتطلب حيازة وعي واستعداد من طرف العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية لمواجهة الظاهرة. ومن ناحية أخرى كون النزوح البيئي يضاعف من التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والأطفال والمجتمعات الزراعية من جهة، و تأثيراته طويلة الأمد على التعليم، الصحة والاقتصاد بشكل عام. لذلك تناول هذا الموضوع يعزز من أهمية دمج البعد البيئي في الخطط التنموية الوطنية واستراتيجيات الحماية الاجتماعية.

تُعنى هذه الدراسة بتحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الفرق بين النازح البيئي و اللاجئ البيئي
- التعرف على الفرق بين التغير البيئي و التغير المناخي
- إبراز تجليات التغير البيئي في المنطقة العربية
- إظهار تنامي ظاهرة النزوح في البيئي في الدول العربية
- كشف تأثيرات النزوح البيئي على المجتمعات والسلطة في الدول العربية

مما تقدم، نطرح الإشكالية التالية: كيف تساهم مظاهر التغير البيئي في تفاقم ظاهرة النزوح في المنطقة

العربية؟ وما هي تداعيات ذلك على استقرار الدول والمجتمعات العربية؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بظاهرة النزوح البيئي؟
- فيما تتمثل أبرز مظاهر التغير البيئي التي تدفع السكان إلى النزوح في المنطقة العربية؟
- ما هي الدول العربية التي تعرف انتشاراً للنزوح البيئي؟

- هل هناك عوامل تتقاطع مع العامل البيئي تدفع السكان للنزوح؟
- كيف ينعكس النزوح البيئي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والسلطة في الدول العربية؟

ولقد تمت هيكلة موضوع الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

أولاً: مفهوم التغير البيئي

ثانياً: مفهوم النزوح البيئي

المحور الثاني: التغيرات البيئية وآثارها على النزوح في الدول العربية

أولاً: مظاهر التغير البيئي في المنطقة العربية

ثانياً: آثار النزوح البيئي على الدول العربية

### المحور الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

يواجه العالم في العقود الأخيرة تغيرات بيئية متسارعة تُشكل تحديات بشرية منها: تغيّر المناخ، وارتفاع درجات الحرارة، وتزايد شدة الكوارث الطبيعية، كالجفاف والفيضانات والعواصف، مُحدثاً أضراراً على النظم البيئية ومهددةً لسبل العيش، خصوصاً على مستوى المناطق الهشة. فظهر نوع جديد من النزوح يُعرف بالنزوح البيئي، الذي يعتبر ظاهرة تتطلب استجابةً عاجلة وشاملة.

#### أولاً: مفهوم التغير البيئي (Environmental Change)

يُقصد بالتغير البيئي: "التحولات التي تطرأ على كوكب الأرض نتيجة للأنشطة البشرية والنمو السكاني، والتي تشمل تغيّر المناخ، وتلوّث البحار، واستنزاف طبقة الأوزون، وتدهور التربة، والتوسّع الحضري. وتُمثل هذه التغيرات تهديداتٍ لصحة الإنسان، من خلال تأثيرها على جودة الغذاء والمياه، وتلوّث الهواء، وانتقال الأمراض، وحدوث الظواهر الجوية المتطرفة". (ScienceDirect, 2019)

لقد وضح التعريف العلاقة السببية بين الأنشطة البشرية والنمو السكاني من جهة، وبين التحولات البيئية الكبرى من جهة أخرى. كما قدم مظاهر التغير البيئي العالمي التي تشكل خطراً على صحة الإنسان، الأمر الذي يُضفي بعداً إنسانياً واجتماعياً لهذه المشكلة متعددة النطاق، أي: أنها تتميز باتساع نطاق التأثير، وبخطورتها على النظم البيئية وصحة المجتمعات واستقرارها، بسبب الجانب التفاعلي الخطير بين الإنسان والبيئة، والاستيعاب الدقيق لحيثيات وانعكاسات هذه العلاقة يعتبر مهماً لإيجاد حلول لمشاكل بيئية خطيرة.

في تعريف آخر، يُعدّ التغير البيئي: "ظاهرة ناتجة عن تفاعل الأنشطة البشرية والعمليات الطبيعية. ويتجلى هذا التغير في عدة مظاهر، من بينها الكوارث الطبيعية، وتدخل الإنسان في العمليات الحيوية، بالإضافة إلى تفاعل الكائنات الحيوانية مع البيئة البشرية. ويلعب الإنسان دوراً مؤثراً في هذا السياق من خلال إنشاء الصناعات بمختلف أحجامها، سواء على نطاق واسع أو محدود، مما يسهم في التأثير المباشر وغير المباشر على النظم البيئية (Ghathe & Parasar, 2022, p. 1)". ركز التعريف على النشاط الصناعي من خلال الربط بين النشاط الصناعي - الواسع أو المحدود - ودوره في التأثير على البيئة، هذا الواقع الذي يُعزز من وضوح العلاقة بين التطور الاقتصادي والتدهور البيئي.

مما تقدم، يُقصد بالتغير البيئي مجمل التحولات الملحوظة التي تحدث على مكونات البيئة الطبيعية نتيجة لتفاعل العوامل الطبيعية مع الأنشطة الإنسانية الواسعة أو المحدودة، والتي تتجلى في مظاهر مثل: التغير المناخي، التلوث، فقدان التنوع البيولوجي، والفيضانات، تغير استخدامات الأراضي، التصحر، مما يؤدي إلى تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على استقرار النظم البيئية وصحة المجتمعات. ويُقاس هذا التغير من خلال معدلات انبعاث الغازات، نسب تدهور الغطاء النباتي، و معدلات النزوح السكاني.

يُمثل التغير المناخي (Climate Change) مظهراً من مظاهر التغير البيئي، والذي يدل على: "ارتفاع في درجات الحرارة وتغيرات في نسبة سقوط الأمطار، وما يتبعها من نتائج كذوبان الجليد القطبي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفترات جفاف وعواصف شديدة القوة، وقد بدأت هذه التأثيرات بالظهور حول العالم، وأكثر الشعوب عُرضة هم سكان الجزر الصغيرة والبلدان النامية ومن بينهم سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (عبد الرزاق و سليمان، 2022، صفحة 523). وتُعتبر الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز والفحم من أهم المساهمين في هذا التغير، إذ تساهم بما يقارب 75% من إجمالي انبعاثات الكربون العالمية (Ghathe & Parasar, pp. 1,2).

وعليه، فالتغير المناخي هو نوع من أنواع من التغير البيئي، يشير إلى تغيرات ممتدة في درجات الحرارة وأنماط الطقس. بالتالي فإنه كل تغير مناخي هو تغير بيئي، لكن ليس كل تغير بيئي يُعد تغيراً مناخياً.

ومن الآثار التي يُخلفها التغير البيئي نذكر (السعدي، 2024، صفحة 8،7):

- الآثار المتعلقة بالأزمة الغذائية والمائية: لقد انعكس ارتفاع درجات الحرارة والتصحر وشح المياه والفيضانات سلباً على القطاع الزراعي، إذ تراجع إنتاج الغذاء مما أنتج أزمة غذائية كبيرة، و رفع من أسعار المواد الغذائية خصوصاً في إفريقيا.

- الآثار المتعلقة بالطاقة: يعد إنتاج محاصيل زراعية مصدر أساسي في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية لاسيما في دول أمريكا اللاتينية، وتراجع إنتاجها أثر على الصناعات والاستثمارات في الطاقة النظيفة والمتجددة كطاقة الرياح والكهرومائية وغيرها، حيث تؤثر التقلبات المناخية على هذه الصناعات. إضافةً إلى تأثير التقلبات المناخية والبيئية كالزلازل والفيضانات والتسونامي والثلوج على إمدادات شركات إنتاج الطاقة عبر العالم.

- الآثار المتعلقة بالصناعات العالمية: تتعلق انعكاسات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة والمناخ والحد من الانبعاثات الغازية والكربونية الملوثة للبيئة، كما تستهدف هذه الاتفاقيات هيكلة بعض الصناعات الملوثة للبيئة التي تنتشر خصوصاً في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة بشكل كبير خفضت من الإنتاج. كما دخلت الدول الكبرى في خلافات - لأسباب صناعية وتجارية واستثمارية - في هذا المجال، حيث ترفض على سبيل المثال كل من الصين والهند وروسيا المطالب المتعلقة بالحد من استعمال الطاقة الأحفورية الملوثة متهمة إياها (دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) بالضغط عليها في مجال التنافس الاقتصادي الدولي.

يبدو أنه هناك تنوعاً للمجالات المتأثرة من التغير البيئي، وهو ما يمنح تصوراً حول حجم هذا التحدي، الذي يربط ما بين المحلي، والإقليمي والعالمي من حيث الأثر، والاعتبارات الجيوسياسية للصراع البيئي.

## ثانياً: مفهوم النزوح البيئي

بما أن النزوح البيئي أحد أبرز التحديات الإنسانية الناشئة في عصرنا، سنوضح أكثر مفهوم هذه الظاهرة وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، والمفاهيم ذات الصلة، كاللجوء والهجرة، لكن في البداية نطرح التساؤل: ما معنى النزوح؟ يُعرّف الأشخاص النازحون داخل بلدانهم، وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة بأنهم: "الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكْرِهوا على الهرب، أو على ترك منازلهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة" (سلسلة القانون الدولي الإنساني، 2008، صفحة 3).

أما تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA): "يشير إلى الانتقال القسري للأفراد من مناطقهم أو بيئتهم وأنشطتهم المهنية، وهو شكل من أشكال التغير الاجتماعي الناجم عن عدد من العوامل، وأكثرها شيوعاً هو الصراع المسلح. وقد تكون الكوارث الطبيعية والمجاعات والتغيرات التنموية والاقتصادية من أسباب النزوح" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

يُبين التعريفان عوامل النزوح القسري، وقدماً معياراً لتمييزها، تمثل في المعيار الجغرافي: من خلال عدم مغادرتهم هذه الفئة الحدود الدولية، بمعنى أنهم ليسوا لاجئين وفق ما تضمنه تعريف اتفاقية 1951 المتعلقة باللاجئين. بينما ظاهرة الهجرة (Migration) فهي تشير إلى انتقال الأفراد من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان إقامة جديد، سواء عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدولة ذاتها. تُعرّف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة المهاجر طويل الأجل بأنه: "الشخص الذي يقيم خارج بلده الأصلي لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً" (International Organization for Migration, 2024).

فالهجرة تعني انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان آخر، إما داخل حدود الدولة أو عبر حدودها لأسباب متعددة منها: تحسين المستوى المعيشي، الدراسة، أسباب أمنية، غالباً ما تكون طوعية. يمكن القول، أن الهجرة أوسع وأشمل من النزوح، وغالباً ما تكون طوعية، بينما النزوح أسبابه قسرية أو طارئة دون تخطيط مسبق. والنازح في الغالب لا يعبر حدود دولته، بينما المهاجر قد يفعل ذلك. لذا عند دراسة ظاهرة النزوح البيئي، يصعب تصنيف الشخص كمهاجر أو نازح، مما يشكل تحدياً قانونياً وإنسانياً.

يوجد أيضاً مصطلح اللاجئ (Refugee) الذي يعد من المصطلحات ذات الصلة الوثيقة بالنزوح، يُعرّف اللاجئ وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951م بأنه: "كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد" (العماد، 2021، صفحة 7).

يُلاحظ أن اشتراك مفهوم النازحين مع اللاجئين؛ كلاهما يغادران مكان الإقامة لمكان آخر بسبب توترات أو صراعات أو الاضطهاد. إلا أنهما يتمايزان من حيث الوجهة، فالنازح داخلياً يتنقل في ضمن إطار الدولة الواحدة، أما اللاجئ فإنه يغادر حدود دولته، الأمر الذي ينتج عنه تمتع اللاجئ بنظام قانوني خاص. أما النازح داخلياً؛ فإنه يمارس حقوق المواطنة داخل دولته؛ لأنه يبقى مواطناً لدولته ويخضع لنظامها القانوني، عكس اللاجئ فيتغير مركزه القانوني في

## دولة اللجوء.

ومن بين أسباب النزوح التي لا تتصل بالتغيرات البيئية والتدهور البيئي ما يلي (العماد، الصفحات 10-12):

- النزاعات المسلحة الدولية: وتتمثل في الحروب العسكرية التي تنشأ بين جيشي دوليتين .
- النزاعات المسلحة غير الدولية: التي قد تكون بين جيش الدولة النظامي ضد فصائل مسلحة وطنية.
- ونزاعات مسلحة داخلية بين فصائل وطنية.
- الافتقار للتنمية وضعف البنية التحتية: فقصور البرامج التنموية يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية ، والاستقرار السياسي، وهو ما يزيد من الأزمات الإنسانية ويدفع الأفراد للمغادرة بحثا عن الأمن من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن إنشاء مشاريع تنمية كبرى كالسدود والمشاريع الصناعية وشق الطرق، قد يؤدي إلى نزوح مجموعات سكانية المتضررة من تلك المشاريع إلى مناطق أخرى.
- يمكن القول أنها تُمثل الأسباب الرئيسية الدافعة نحو النزوح ، خاصة في الدول النامية والمناطق المتأثرة بالصراعات، لكونها ترتبطان بدعامتين أساسيتين لاستقرار المجتمعات والمتمثلتان في الأمن والتنمية.
- وبالنسبة لمفهوم النزوح البيئي، فقد ظهر مصطلح النازح البيئي سنة 1974 م من طرف العالم البيئي (لستر براون) (Lester Brown) مؤسس منظمة (World warch) ، هذه المنظمة التي عملت أبحاث في إطار البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي توصلت إلى زيادة الارتباط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئة. (بيدي، 2022، صفحة 617)

عرّف (نورمان مايرز) (Norman Myers) - الذي يعد من أوائل الباحثين الذين درسوا المفهوم بشكل جاد في الأبحاث العلمية، وقد صاغ أحد أشهر التعريفات المبكرة لهذا المفهوم- الأشخاص النازحين بيئيا بأنهم: "أشخاص لم يعودوا قادرين على كسب سبل عيش آمنة في أوطانهم بسبب الجفاف، وتآكل التربة، والتصحر، وإزالة الغابات، ومشكلات بيئية أخرى، إلى جانب مشكلات مترابطة، مثل: الضغط السكاني والفقر المدقع". (Norman, 1993, p. 752)

إن الجانب الأساسي لتوضيح مفهوم النزوح البيئي؛ هو العلاقة بين النزوح بالقضايا البيئية. كما أكد التعريف أن النازح البيئي لا يُغادر بيئته فقط بسبب التغير البيئي بحد ذاته، بل نتيجة لتقاطع عدة أزمات فتصبح البيئة غير قادرة على تأمين معيشتهم. ورغم أنه تعريف شامل للظاهرة ، فإنه لا يتطرق إلى الحالة القانونية لهؤلاء الأشخاص.

هذه التغيرات البيئية تتمثل في شكل كوارث حادة مثل: الفيضانات، والأعاصير، والزلازل، التي تستدعي إخلاء عاجلا ومساعدات طارئة. ومن جهة أخرى، قد تتجلى التغيرات البيئية على نحو بطيء وعلى مدى زمني ممتد، من خلال ظواهر مثل: ارتفاع مستويات سطح البحر، أو التصحر، أو تدهور الأراضي على نطاق واسع. وتؤدي إلى جعل المناطق غير صالحة للسكن، مما يدفع سكانها إلى المغادرة و البحث عن أماكن جديدة لضمان بقائهم (Sustainability Directory, 2025) . ويُتوقع أن يصل عدد الأشخاص النازحين بيئيا ما بين 50 إلى 200 مليون شخص بحلول عام 2050، معظمهم في الدول النامية، وهو ما يفرض تحديا كبيرا على صناع السياسات العامة (Zetter) . نظرا لما تسببه من ضغوط على الخدمات العامة، البنى التحتية، الاقتصاد والجانب الأمني على المناطق المستقبلية للنازحين.

مما تقدم، يمكن القول أن النزوح البيئي هو الانتقال القسري المؤقت أو الدائم لأفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم المعتادة إلى مناطق أخرى داخل الدولة غالبا أو خارجها، نتيجة لتدهور بيئي مفاجئ أو تدريجي، يشمل الكوارث

الطبيعية (مثل: الفيضانات، العواصف، الزلازل)، أو التغيرات المناخية طويلة الأمد (مثل: التصحر، ارتفاع مستوى سطح البحر، نضوب الموارد المائية).

تجدر الإشارة أن هذه الظاهرة لا تتعلق بالعوامل البيئية منفردة، قد يكون النزوح نتيجة تفاعل بين التغيرات البيئية والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة. فعلى سبيل المثال، قد يعرقل الفقر قدرة المجتمعات على التكيف مع الظروف القائمة، مما يدفعهم للنزوح في ظل تزايد الضغوط البيئية. وأيضاً غياب الحيازة الآمنة للأراضي في ظل انعدام التمثيل السياسي قد يُعرض بعض الفئات للنزوح (Sustainability Directory).

من ناحية أخرى، يبدو أن التعريفات المتعلقة بهذه الظاهرة تتميز بالعمومية من خلال تركيزها على أنواع المهددات البيئية ولا تشمل المسؤولين عن تدهور البيئة. إضافة إلى أن التعريفات غير معترف بها من طرف الهيئات الدولية، حيث لا يوجد تعريف رسمي وموحد ملزم قانونياً على المستوى الدولي- على غرار تعريف اللاجئ في اتفاقية جنيف لعام 1951 - ومع ذلك، هناك تعريفات مقترحة وموثوقة صادرة عن منظمات دولية تُستخدم في الأبحاث والسياسات. لذا فالوضع القانوني خصوصاً للاجئ البيئي الذي يعبر حدود الدولة غير محدد، ورغم ذلك إلا أن المنظمة الدولية للهجرة صنفت المهاجرين البيئيين حسب نوع الظاهرة البيئية التي دفعتهم للهجرة إلى (بيدي، صفحة 617، 618):

- مهاجرون بيئيون مجبرون بسبب ظواهر بطيئة الحدوث: هذا النوع يغادرون بيئتهم عندما يتوقعون كارثة ما قبل أن تظهر ضرورة المغادرة، مثل: التصحر أو الجفاف الطويل، فيصبح سكان المنطقة غير قادرين على الحفاظ على الزراعة أو الصيد لتوفير بيئة معيشية كريمة.

- مهاجرون بيئيون حتمييون بسبب ظواهر تدريجية الحدوث: وهم مهاجرون بشكل دائم عن مقر إقامتهم بسبب عوامل بيئية خارجة عن إرادتهم.

- مهاجرون بيئيون مؤقتون (على المدى القصير) بسبب ظواهر مفاجئة الحدوث: وهذا يشمل المهاجرين الذين يعانون من كارثة، مثل: إعصار كاترينا و هذا لا يعني أن وضعهم المؤقت أقل خطورة، ولكن بإمكانهم العودة لمناطقهم بعد الكارثة وإعادة البناء.

استكمالاً لما سبق ذكره بخصوص الفراغ القانوني المتعلق باللاجئين البيئيين، - وبما أن النزوح السكاني لأسباب بيئية قد يكون لوجهة خارجية - فإنه يعود للأسباب التالية (بيدي، صفحة 618، 619):

- أسباب سياسية: حيث أن العرف الدولي يتعامل معهم على أنهم متضررون من الكوارث البيئية ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وليس بصفتهم لاجئين بيئيين، و التخوف من الاعتراف باللاجئ البيئي للالتزامات التي تقع على الدولة و ضمانات الحماية بشكل مساو مع اللاجئ السياسي.

- الأسباب الأمنية: تلقى مسألة تحديد المركز القانوني للاجئ البيئي عدة مخاوف أمنية، هذا ما يحول دون الرغبة السياسية للدول الصناعية والمتقدمة من إيجاد حل قانوني للظاهرة.

- الأسباب الاقتصادية: حيث أن الاعتراف بهم يكسبهم حقوق واسعة من شأنها تؤثر سلباً على اقتصاد الدول، لذا فإنها تكتفي بإقرار المساعدات الإنسانية لهم فقط.

هذا الفراغ القانوني يُعد أحد أبرز التحديات الإنسانية في القرن الحادي والعشرين؛ لأن أعداد اللاجئين البيئيين في تزايد مستمر، دون منحهم اعترافاً دولياً لحفظ حقوقهم وحل المشاكل التي تواجههم. وهو ما يدفع الدول - منها العربية- السعي لحل هذا المشكل البيئي الإنساني الذي يتميز بالتعقيد ضمن السياسات الوطنية.

### المحور الثاني: التغيرات البيئية وأثارها على النزوح في الدول العربية

تواجه الدول العربية في السنوات الأخيرة تحديات بيئية متزايدة نتيجة التحولات المناخية العالمية انعكس على استقرار السكان في المنطقة. لذا يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز مظاهر التغير البيئي التي تشهدها الدول العربية، ثم رصد التأثيرات المترتبة على النزوح البيئي، لإبراز أهمية صنع سياسات وطنية فاعلة لمواجهة هذه الظاهرة و التأسيس لتعاون عربي مشترك لمواجهتها.

#### أولاً: مظاهر التغير البيئي في المنطقة العربية

من بين أخطر مظاهر التغير البيئي في المنطقة العربية والتي لها علاقة بمظاهر تغير بيئية أخرى، ما يلي:

##### 1- شح المياه وقلة التساقط:

تشهد المنطقة العربية انخفاضاً في سقوط الأمطار . فمثلاً الجزائر، لم تشهد سقوطاً كبيراً للأمطار في شتاء 2018 وحتى شهر أبريل 2019 ، وهو ما يؤثر سلباً على توزيع المواسم، وتنبؤات درجات الحرارة والزراعة. كما سيُشهد عرض المياه انخفاضاً في السنوات المقبلة نتيجة التغيرات في سقوط الأمطار وكنتيجة لتغير المناخ، وتسرب مياه البحر إلى إمدادات مياه الشرب الجوفية، والاستخدام المفرط للمياه الجوفية، التي يمكن أن تصل إلى 51 % بحلول عام 2050؛ مما سيُجعل العديد من الدول العربية تحت خط الفقر المائي (وهو مقياس 500 متر مكعب للفرد). فتونس مثلاً التي تعتمد على المياه الجوفية بشكل كبير شهدت بعد صيف 2016 انخفاضاً في معدل هطول الأمطار بلغ 30%؛ مما أدى إلى عطش النباتات و خلو خزانات السدود. كما تؤكد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أنه بحلول عام 2050 ستشهد كل من مصر والمغرب وسوريا وتونس نقصاً حاداً في المياه، وستكون العراق فقط في وضع أفضل نسبياً (مجدي، 2023، صفحة 98، 99). أما بالنسبة للأردن، سيؤدي تغير المناخ إلى تقليل وفرة موارد المياه السطحية والجوفية بنسبة 15 % حتى عام 2040. ونتيجة لذلك سينخفض توفر موارد المياه التقليدية الداخلية على المدى الطويل إلى 580 مليون متر مكعب (46 متر مكعب للفرد/ سنة) في عام 2040 (منتدي الاستراتيجيات الأردنية، 2022، صفحة 5، 6).

##### 2- ارتفاع منسوب المياه:

لقد عرف معدل درجات الحرارة العالمية زيادةً، وهو ما يؤدي إلى ذوبان الجليد وارتفاع مستويات البحار إلى ما بعد مستويات المد الآمنة، وعادة ما يكون لهذا التغير آثاراً مدمرة على السواحل، هذه الأخيرة في العديد من دول العالم العربي قريبة من مستوى سطح البحر، إذ تمتلك مصر وقطر والإمارات والكويت وتونس ما يصل إلى 5 % من مساحة اليابسة على ارتفاع أقل من متر واحد فوق مستوى سطح البحر، مما يجعلها عرضة للخطر، لاسيما وأن هذه المناطق هي مراكز للأنشطة الاقتصادية (بن قاصير و بومنجل، 2022، صفحة 71).

هناك علاقة بين قلة التساقط والتغير المناخي وتأثيرهما على الموارد المائية والزراعة في عدة دول عربية (الجزائر، تونس، مصر، المغرب، سوريا، الأردن...)، مما يعطي تصوراً شاملاً للوضع البيئي في المنطقة، وانعكاس ذلك

## على الأمن الغذائي.

## 3- التصحر وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة:

أصبح نحو 35.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية، تحت تأثير التصحر، وهو ما يعادل 18 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، خاصة بالمناطق الموجودة على أطراف الصحراء الإفريقية الكبرى، حسب ما أشارت إليه دراسة صندوق النقد العربي. والواقع الذي تعيشه الدول العربية يشير إلى أن 68.4 % من أراضيها متصحرة، و20 % منها مهددة بالتصحر، بينما لا تتعدى الأراضي غير المتصحرة 11.6 % من إجمالي مساحتها. كما تشير الدراسة، إلى أن دولاً عربية بكاملها تعتبر أراضي متصحرة، مثل: البحرين والكويت والإمارات وقطر، بينما هناك 10 دول تتراوح فيها نسبة الأراضي المتصحرة ما بين 60 و98 % مثل مصر وجيبوتي والسعودية والجزائر والأردن واليمن والمغرب. كما أن هناك دولاً أكثر من 50 % من أراضيها مهددة بالتصحر، مثل: الصومال وسوريا والعراق.

وتتفاقم ظاهرة التصحر مع ما تشهده المنطقة العربية من ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، وما يرافقها من جفاف وإجهاد مائي، الذي يهدد السكان المحليين بفقدان مصادر رزقهم، الأمر الذي يدفع للنزوح داخلياً إلى المدن الساحلية الرطبة، أو حتى اللجوء إلى دول أوروبا، بحثاً عن فرص عيش أفضل. ووفق تقرير لصندوق النقد الدولي، صدر في 2022، فقد ارتفعت درجات الحرارة في المنطقة العربية بمقدار 1.5 % - ضعف الارتفاع العالمي البالغ 0.7 درجة مئوية- وهو ما يضر خصوصاً الدول شديدة الحرارة، كما أشار إلى خمس بلدان عربية وهي البحرين وجيبوتي وموريتانيا وقطر والإمارات، واصفاً إياها بأنها أكثر البلدان سخونة في العالم. وحذر صندوق النقد الدولي، من أن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1 % في البلدان العربية الخمسة يؤدي مباشرة إلى انخفاض النمو الاقتصادي للفرد بمقدار 2 % . فالتصحر له علاقة متشابكة مع عوامل مختلفة، على غرار ارتفاع درجة حرارة الأرض، والجفاف، وحرائق الغابات، والجراد الصحراوي، كما له انعكاسات سلبية على الزراعة وتصدير السلع الغذائية، وارتفاع أسعار الغذاء (دلاء، 2023). يمكن القول أن التصحر وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة من أخطر القضايا البيئية التي تواجه المنطقة العربية؛ لأنه هناك علاقة مركبة بين التصحر، وارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، وتأثير ذلك على الأمن الغذائي والاقتصاد والاستقرار.

## 4- الكوارث البيئية:

تواجه المنطقة العربية مجموعة معقدة من المخاطر الطبيعية التي تزداد حدتها بفعل تغير المناخ والتقلبات المناخية. ففي الخمس عقود الماضية، شهدت الدول العربية خسائر اقتصادية تجاوزت 60 مليار دولار، بسبب الجفاف والزلازل والأحداث المناخية الشديدة. وما وقع عام 2023 يكشف هشاشة المنطقة، حيث تسببت الزلازل في سوريا والمغرب والفيضانات في ليبيا في وفاة أكثر من 20,000 وتشريد أكثر من 243,000 شخص، بالإضافة إلى تداعيات اقتصادية كبيرة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي والاستثمار في الوقاية من الكوارث (مكتب الأمم المتحدة للحد من خواطر الكوارث المكتب الإقليمي العربي، 2025). إن حدة الكوارث البيئية تتزايد بفعل التغيرات المناخية، وحجم الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها يفرض فهم جذور المشكلة والتخطيط لحلول مستدامة.

من خلال عرض أبرز مظاهر التغير البيئي التي تواجه الدول العربية ، يتضح أن هذه الظواهر تتزايد بفعل تغير المناخ وسوء إدارة الموارد الطبيعية. هذه العوامل تعتبر دافعا للنزوح نظرا لتأثيراتها المتمثلة في:

- تهديد الأمن الغذائي: وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية لزيادة إنتاجها الزراعي والحيواني تماشيا مع الارتفاع المضطرد لعدد السكان، فإن التصحر الذي يلتهم سنويا مساحات هامة من الأراضي الزراعية والرعوية والغابية يقف عائقا أمام هذا الهدف. حسب دراسة لاتحاد المصارف العربية، سنة 2020، فقد اتسعت الفجوة الغذائية العربية من خلال استيراد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، حيث تبلغ فاتورة الغذاء عربيا 110 مليارات دولار. (دلاء).

- اختلال التنوع البيولوجي: يوجد العديد من الثدييات والنباتات والطيور المهددة بالانقراض في الدول العربية بفعل التأثيرات السلبية لتغير المناخ، منها 248 نوع من الثدييات، و 319 نوع من الطيور، و 415 نوع من النباتات مهددون بالانقراض حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2018. (مجدي، صفحة 105)

- التأثيرات السلبية على الصحة العامة: من خلال انتشار عددا من الأمراض المزمنة التي تؤثر على الجهاز التنفسي مثل: الربو القصبي، ومن المرجح أن ترتبط الزيادة في درجة الحرارة تؤثر قدرة الكائنات الدقيقة على البقاء على قيد الحياة وزيادة وفرتها. وبالتالي ستزداد الأمراض المنقولة من خلال المياه والأغذية. كما ان انخفاض وفرة المياه سيؤدي إلى استهلاك المياه الملوثة. هذا وقد ربطت العديد من الدراسات الحديثة بين تفشي جائحة كورونا مع تأثيرات التغير المناخي. و من المتوقع أن تظهر الأمراض الأكثر عدوى بسبب تأثيرات التغير المناخي، مما يشكل تهديدا خطيرا يحتاج إلى معالجة جادة على الصعيدين الإقليمي والعالمي (منتدى الاستراتيجيات الأردني، صفحة 6).

وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك خمس طرق يؤثر بها تغير المناخ على الأمن الإنساني، تتمثل في (United nations).

1- تغير المناخ يؤدي إلى اشتداد المنافسة على الأرض والمياه: يمكن أن يؤدي الإجهاد المائي المتزايد إلى اضطرابات اجتماعية ويشعل صراعات حول الحاجة إلى المياه العذبة والزراعة وتربية الأحياء المائية خصوصا الموارد المائية المشتركة بين الدول. وهو ما حدث في العراق، حيث أدت ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والعواصف الترابية إلى زيادة توتر العلاقات بين الطوائف.

2- تغير المناخ يفاقم أزمة إنتاج الغذاء: بتدمير الكوارث المناخية الأراضي الزراعية وتهديد مصائد الأسماك الساحلية، فإن إنتاج الغذاء يتأثر بالسلب. مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، في ظل عدم المساواة القائمة والتمهيش السياسي والاجتماعي.

3- تغير المناخ يجبر الناس على الانتقال: تستضيف البلدان النامية معظم النازحين، وتكون هذه الدول غالبا متأثرة بالصراع والفقر وانعدام الأمن الغذائي وحالة الطوارئ المناخية.

4- تغير المناخ يفاقم الفقر وعدم المساواة: ففي البلدان الأكثر فقرا، يعتمد جزء كبير من السكان بشكل مباشر على الأنشطة الأكثر تأثرا بتغير المناخ، ولا سيما الزراعة والغابات وصيد الأسماك. ويعتمد الأشخاص ذوو الدخل المنخفض أكثر على الموارد التي توفرها الطبيعة. ما يؤدي إلى زيادة التفاوتات الاقتصادية القائمة.

5- تغيّر المناخ يزيد المخاطر الأمنية التي تواجه النساء والفتيات: إن أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقًا، والأدوار والتوقعات المتعلقة بالجنسين، والتفاوت في الوصول إلى الموارد يمكن أن يُعرّض النساء والفتيات للخطر بشكل غير متناسب عند تقاطع الصراع مع أزمة المناخ. ففي الصومال، ندرة المياه ساهمت في ارتفاع معدلات العنف العشائري وجرائم الشرف، مما أثر على النساء بشكل خاص. وأيضًا ارتفعت معدلات الزواج المبكر للتعامل مع الانخفاض للمستوى المعيشي. ومع تنامي النزوح بسبب تأثيرات المناخ، تزداد معدلات العنف الجنسي.

يُمثل التغير البيئي تهديدًا متزايدًا على الدول العربية من عدة جوانب حيوية، أبرزها الأمن الغذائي، اختلال التنوع البيولوجي، تراجع الصحة العامة، الإخلال بالأمن والاستقرار خصوصًا في البيئات الهشة، مما يستدعي تحركًا جماعيًا جادًا يدعم السياسات الوطنية للتصدي لهذه التحديات.

### ثانياً : آثار النزوح البيئي على الدول العربية

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثاني أعلى منطقة في العالم من حيث تركّز النازحين داخليًا، إذ تُمثّل 23 % من إجمالي النازحين عالميًا، يقدر بـ 16.2 مليون نازح داخليًا. وفي نهاية عام 2023، حسب مركز رصد النزوح الداخلي كانت اليمن وسوريا هما الدولتان الأكثر احتواءً للنازحين داخليًا في المنطقة. وتُعاني كلتاها من تقاطع متواصل بين تغيّر المناخ والنزاعات المسلحة. وبينما كانت النزاعات هي المحرك الرئيسي للنزوح في البلدين على مدى سنوات، يُعتبر تغير المناخ عاملاً جديدًا وبارزًا في هذا السياق. وتتعرّض سُبل العيش لدى السكان المتأثرين بالنزوح المناخي لمخاطر كبيرة أثناء الكوارث المناخية، وفي الأمد البعيد أيضًا. كما يُهدد تغيّر المناخ بشكل خاص قدرة النازحين الضعفاء في المناطق الريفية على الاعتماد على الذات، ما يقلّل من فرصهم في الوصول إلى حلول مستدامة (cherrier, 2024).

في هذا السياق نشير، هناك عوامل مركبة تتقاطع مع البيئة في حركة النزوح، فقد شكلت النزاعات في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفلسطين ما يقارب من ثلثي حركات النزوح الجديدة بسبب النزاعات في 2023. وما يقارب 3.4 مليون حركة نزوح جديدة في قطاع غزة في الربع الأخير من عام 2023 خلفت 1.7 مليون نازح داخليًا بنهاية عام 2023. (مركز رصد النزوح الداخلي، 2024) كما أن العراق عانى من النزوح الداخلي المتصل بانعدام الأمن والعنف الطائفي والنزاع المسلح. بعد خمس سنوات من نهاية هجوم واسع النطاق ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والذي أدى إلى نزوح حوالي 6 ملايين شخص بين عامي 2014 و2016. (المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، 2022، صفحة 103)

مما سبق، يتضح أنه على مستوى المنطقة العربية، برز تقاطع في أسباب النزوح، الحروب والنزاعات بوجود دور متنامي للتغير البيئي الحاصل، وهو ما يعزز من حجم الأزمة وتطور الظاهرة (النزوح البيئي) وتعميقها. بالنسبة لليمن، فقد شهدت حالات نزوح ناجمة عن المناخ تفوق بثلاثة أضعاف تلك الناجمة عن النزاع في عام 2023، حيث بلغ عدد النازحين بسبب الكوارث المناخية 240,000 شخص، مقارنة بـ 80,000 نازح بسبب النزاع. وبرزت الفيضانات كأكبر خطر مناخي، إذ تسببت وحدها في نزوح 174,000 شخص في عام 2023. للمقارنة، لم يتجاوز عدد النازحين بسبب الفيضانات في عام 2013، 10,000 شخص، مما يعكس التصاعد المستمر في معدلات النزوح المناخي (cherrier).

كما تجدر الإشارة إلى أن وقوع الدول العربية الإفريقية بمحاذاة الصحراء الكبرى يجعلها هدفا للمهاجرين الأفارقة، الذي يعانون أيضا من آثار التصحر والفقر وعدم الاستقرار الأمني، إما للاستقرار أو العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط. وتوقع تقرير أممي، انتقال نحو 60 مليون شخص من إفريقيا جنوب الصحراء إلى دول شمال إفريقيا (مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب) وأوروبا. ويثير انتقال مهاجرين وقبائل من إفريقيا جنوب الصحراء قلق الدول المغاربية من أن يؤدي ذلك إلى تغيير في التركيبة السكانية في القرى والبلدات الصغيرة في ولاياتها الجنوبية قليلة السكان، وبالتالي المساس بأمنها القومي. على سبيل المثال، تواجه ليبيا مشكلات في هذا الصدد، إذ أن أعداد المهاجرين الأفارقة في بعض القرى والبلدات الجنوبية أكبر من عدد السكان الأصليين. في هذا الإطار هناك جماعات مسلحة تشادية وأخرى من النيجر والسودان تمركزت في مناطق بالجنوب الليبي وأصبحت تمتن الارتزاق من خلال القتال لصالح أطراف الصراع الليبي. وقد تدهورت الأوضاع الأمنية باستيلاء جماعة تشادية متمردة لقاعدة الويغ الليبية في أقصى الجنوب لعدة سنوات، بالإضافة للاقتتال بين القبائل الليبية الأصلية وقبائل إفريقية مهاجرة (دلاء).

بالتالي هناك بُعد جغرافي وديموغرافي مهم مرتبط بالتغير البيئي والنزوح، وذلك من خلال التصحر الذي في دول إفريقيا جنوب الصحراء وتأثيره على النزوح الجماعي نحو شمال إفريقيا، وما لذلك من تداعيات أمنية وسياسية وسكانية على الدول العربية الواقعة بمحاذاة الصحراء الكبرى.

يُضاف لما سبق ذكره، تعتبر سوريا من أكثر الدول المعرضة لخطر الجفاف، بمعدل يقارب ضعف المتوسط العالمي. كما أظهرت أحداث الفيضانات الأخيرة في اليمن، فإن الأشخاص النازحين هم الأكثر تعرضاً لمخاطر المناخ والنزوح الثانوي. وتشمل الآثار الفورية على النازحين: تدمير الأصول المادية (المنازل والبنية التحتية الإنتاجية)، الخسائر البشرية أو الإصابات، عرقلة سلاسل الإمداد والمساعدات الإنسانية، وفقدان الوثائق الشخصية. إضافةً إلى أنه يُخلف النزوح صدمة نفسية وإجهاداً يعوق قدرة النازحين على استعادة سبل عيشهم. بينما تتمثل الآثار طويلة الأمد في تصاعد التوترات الاجتماعية بين النازحين والمجتمعات المستضيفة بسبب التنافس على الموارد الحيوية، مثل: المياه والأراضي، كما يزيد من المخاطر اليومية التي تواجه السكان في سبيل الحفاظ على سبل عيشهم. على سبيل المثال، تضطر النساء والأطفال في اليمن إلى السير لساعات طويلة يومياً لجلب المياه أو الحطب، ما يُعرضهم لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويُقيّد وصولهم إلى التعليم والعمل (cherrier).

نستنتج أن النازحين البيئيين هم الفئة الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية الجديدة (المتكررة) كالعواصف الرملية، حرائق الغابات، موجة الحر، الفيضانات؛ لأنهم يتنقلون في نفس الإطار المكاني الذي يعرف تغيرات بيئية، وهو ما قد ينتج ظاهرة النزوح المتكرر، في ظل أضرار شاملة فورية وطويلة الأمد يتعرضون لها كانهطاع المساعدات، الأذى النفسي، وظهور توتر اجتماعي في المجتمعات المستقبلة، ومعاونة الفئات الهشة النساء والأطفال. إضافةً إلى التأثيرات بعيدة المدى على الجانب الاقتصادي وسوق العمل، لأسباب عدة منها عدم توافق مهارات النازحين مع متطلبات العمل في المنطقة المستقبلية.

## الخاتمة:

أصبح النزوح البيئي واقعا يتصاعد تأثيره مع اشتداد التغيرات البيئية من ارتفاع درجات الحرارة وتفاقم ظواهر الجفاف والتصحر وندرة المياه و التعرض للكوارث الطبيعية في العديد من الدول العربية. هذا النزوح لا يعود للعامل البيئي بمفرده بل يتقاطع مع أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية زادت من تعقيده لا سيما في الدول التي تعاني ضعفا في البنى التحتية والمؤسسات والمقومات الاقتصادية. بذلك، يمكن اعتبار النزوح البيئي في المنطقة العربية نتيجة مباشرة وملموسة للتغيرات البيئية، لكنه ظاهرة مركبة تحتاج إلى معالجة شاملة تتجاوز الجوانب الطبيعية لتشمل الأبعاد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية والإنمائية.

من النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- يعكس مفهوم التغير البيئي محصلة مباشرة للتفاعل غير المتوازن بين النشاط البشري - خاصة الصناعي - والنظم البيئية. حيث أن النمو السكاني المتسارع، والاعتماد المفرط على الطاقة الأحفورية، وتوسع الأنشطة الصناعية، تمثل عوامل أساسية تساهم في التغير البيئي والمناخي الذي تتجاوز آثاره الجانب البيئي إلى الأمن الغذائي والمائي، واستقرار الطاقة والصناعات، مما يجعل منها قضية إنسانية واجتماعية واقتصادية شاملة.
- النزوح البيئي يعد من أحد أخطر الظواهر الإنسانية المعاصرة، ويقصد به الانتقال القسري المؤقت أو الدائم لأفراد أو جماعات داخل الدولة أو خارجها بسبب تدهور بيئي مفاجئ (الزلازل، الفيضانات، الأعاصير والفيضانات) أو تدريجي (كالتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر).
- يتميز مفهوم النزوح البيئي عن مفهومي الهجرة واللجوء باعتباره اضطراري، ولا يقتصر بعبور الحدود الدولية، ولا يضمن حماية قانونية كما في حالة المهاجرين واللاجئين. هذا ما أنتج فراغا قانونيا يقوض من آليات حماية النازحين البيئيين.
- أسباب النزوح البيئي متعددة؛ إذ لا ترتبط بالكوارث الطبيعية فقط، بل تتداخل مع انخفاض المستوى المعيشي، انعدام الأمن، هشاشة البنية التحتية، النزاعات المسلحة، والتهemis السياسي مما يعقد مجهودات التصنيف والاستجابة. لاسيما على مستوى الدول النامية التي تعرف مستويات مرتفعة من النزوح البيئي.
- تعاني الدول العربية العديد من مظاهر التغير البيئي المتمثلة في شح المياه وقلة التساقط، ارتفاع منسوب البحار، التصحر وتدهور الأراضي الزراعية، الكوارث البيئية والمناخية، وهي ليست ظواهر بسيطة بل أزمة مركبة ناتجة عن التغير البيئي والفشل في إدارة الموارد كالمياه، الأراضي، الطاقة، وقد أثرت سلبا بشكل مباشر على الأمن الغذائي، التنوع البيولوجي، الاستقرار الاجتماعي، الصحة العامة والتنمية الاقتصادية.

- تعرف الدول العربية ارتفاع معدلات النزوح البيئي في ظل أزمات أخرى أبرزها النزاعات المسلحة، انخفاض المستوى المعيشي ، والتهميش الاجتماعي والسياسي، حيث أضعفت قدرة النازحين على التكيف والاستقرار، واندماجهم الاقتصادي في المنطقة المستقبلية، الأمر الذي يزيد من أعباء الدولة؛ لأنه يؤثر على المدى البعيد على القطاعات الاقتصادية والمالية وسوق العمل.
- مما سبق، يمكن تأكيد أن معالجة تأثيرات النزوح البيئي في الدول العربية تتطلب مساعي وطنية وإقليمية وعالمية تُركز على:
- دمج التغير البيئي ضمن استراتيجيات الأمن القومي؛ باعتراف الحكومات العربية بتغير البيئة كعامل مؤثر في النزوح، ودمجه في السياسات الوطنية المتعلقة بالأمن والتنمية.
- تعزيز البنية التحتية لمواجهة الكوارث المناخية من خلال الاستثمار في الوقاية عبر أنظمة الإنذار المبكر، وإدارة مخاطر الكوارث، وبناء مساكن مرنة في المناطق المعرضة للكوارث.
- دعم الفئات الضعيفة (النساء والأطفال) بدعم الوصول إلى التعليم، وخدمات الصحة النفسية، ومراكز الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. مع تسهيل حصول النازحين على الوثائق القانونية بسهولة والخدمات الأساسية كالمياه والصحة.
- إدماج النازحين في الاقتصاد المحلي ليكونوا قيمة مضافة من خلال برامج تكوينية مهنية لتأسيس مشاريع تضمن لهم دخلا ماليا .
- تعزيز التعاون الإقليمي والعربي من خلال إنشاء آلية تنسيق عربي لمواجهة النزوح البيئي العابر للحدود، وتبادل الخبرات في مجالات التكيف المناخي .
- تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي من خلال مشاركة دولية عادلة في تحمل مسؤولية التمويل المناخي - حسب مساهمتها في التسبب في التغير المناخي أو بحسب قدرتها الاقتصادية - بما يتناسب مع حجم الأضرار.

### قائمة المراجع:

- 1 أولا: المراجع العربية  
أ. الدوريات:
- 1- بن قاصير موسى ، و بومنجل خالد. (2022). أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. 15(02)، ص ص 62- 83.
- 2- بيدي آمال . (2022). النزوح البيئي: دراسة في المفهوم والأسباب. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 07 (03)، ص ص 614- 624.
- 3- عبد الرزاق فاطمة ، و سليمان حمد. (2022). تصور مقترح لدور أخصائي خدمة الجماعة في تنمية وعي الشباب الجامعي بخاطر التغيرات المناخية، في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ في مصر 2050م. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. ( 28 )، ص ص 513- 559.

- 4- العماد أحمد علي. (2021). السياسة الوطنية اليمنية لمعالجة النزوح الداخلي في اليمن. مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية، (04)، ص ص 1-42.
- 5- مجدي زينب. (2023). تغير المناخ في الدول العربية: الآثار والسياسات. المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر. 02 (04)، ص ص 92-124.
- ب. مواقع الانترنت:
- 6- السعدي سعد. (02 03, 2024). تغيرات البيئة والمناخ وأثرها على الاقتصاد الدولي. من مركز هامورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية : <http://bit.ly/44uvBBq> ، تاريخ الاطلاع 25 06, 2025.
- 7- سلسلة القانون الدولي الإنساني. (2008). النازحون والمشردون داخليا في القانون الدولي الإنساني. من <https://bit.ly/46SMiYN> ، تاريخ الاطلاع 25 06, 2025.
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (بلا تاريخ). النزوح. من <https://bit.ly/4lXL4jo> ، تاريخ الاطلاع 30 06, 2025.
- 9- مركز رصد النزوح الداخلي. (14 05, 2024). النزاعات تؤدي إلى رقم قياسي جديد للنازحين داخليا. من <https://bit.ly/3Gptx4B> ، تاريخ الاطلاع 11 07, 2025.
- 10- دلاء مصطفى. (20 09, 2023). التصحر يهدد بابتلاع الأراضي الزراعية في المنطقة العربية ، من وكالة الأناضول: <https://bit.ly/4kF4B7h> ، تاريخ الاطلاع 07 07, 2025.
- 11- المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين. (2022). القوانين والسياسات بشأن النزوح الداخلي: تنفيذ المسؤولية الوطنية. من <https://bit.ly/3GptEx3> ، تاريخ الاطلاع 11 07, 2025.
- 12- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المكتب الإقليمي العربي. (10 02, 2025). المنتدى الإقليمي العربي السادس للحد من مخاطر الكوارث في الكويت. من <https://bit.ly/4kBRnbd> ، تاريخ الاطلاع 10 07, 2025.
- 13- منتدى الاستراتيجيات الأردني. (2022). قطاع البيئة والتغير المناخي. من <https://bit.ly/4m4CsHx> ، تاريخ الاطلاع 11 07, 2025.

ثانيا: المراجع الأجنبية

A. Periodicals:

14- Ghatge, S K . Parasar, A . (2022). A Study of Environmental Change-Industry Linkages Impact on Health, Technologies and Social action. *SSRN Electronic Journal* , pp 1-18.

15- Norman M. (1993). Environmental Refugees in a Globally Warmed World. *BioScience*, 43 (11) , pp 752–761.

B. websites:

16- cherrier, J. (2024, 06 12). *Displacement and Climate Change in the Middle East: Yemen and Syria at the Forefront* . obtained from :Alternative Policy Solutions: <https://bit.ly/3Ua81E0> , on: 07 10, 2025.

17- International Organization for Migration. (2024). *fundamentals of migration* . obtained from: <https://bit.ly/3IFZPc5> , on: 06 27, 2025.

- 18- ScienceDirect. (2019). *Global Environmental Change*. obtained from :  
<https://bit.ly/3GY1xFj>, on: 07 14, 2025. ed fr
- 19- Sustainability Directory. (2025, ). *Environmental Displacement* . obtain om :  
<https://bit.ly/3UktgTI> , on: 07 01, 2025.
- 20- United nations. (s.d.). *Five ways the climate crisis impacts human security*. obtained  
from : <https://bit.ly/4lrJ0Ap>, on: 07 13, 2025.
- 21- Zetter, R. (s.d.). *Environmentally Displaced People*. obtained from :  
<https://bit.ly/3GXRVuf> , on: 06 24, 2025.